باب المراسلة والمناظرة

دلالة الصادر والوارد

جناب الفاضلين منشئ المقتطف الاغر

بمراجعتي المجلد الثلاثين من مقتطفكم الزاهر قرأت في الجزء الخامس تحت عنوان "نجاح مصر ومستقبلها" عبارة مخالفة لما صار بهِ علم الاقتصاد السياسي واثبتهُ فرأيت ان آتي بهذه الكلمات راجيًا نشرها تعميمًا للفائدة وترغيبًا لدراسة هذا العلم النفيس حيث لم يعطَ حقهُ في هذا القطر

قلتم في مقالتكم "وكما يعلم دخل الرجل ونفقاتهُ من دفاترهِ وحسابهِ السنوي يعلم دخل الامة والبلاد من صادراتها وواردتها اذا كان لها حساب مدقق" ثم قلتم "فانها اي الصادرات والواردات تدل على الاموال التي يأخذها هذا القطر من البلدان الاخرى ثمن البضائع التي تشتريها منهُ والاموال التي يرسلها اليها ثمن البضائع التي يشتريها منها". ولكن لا سبيل هنا الى المقارنة بين دخل الافراد ونفقاتهم وواردات البلاد وصادراتها بان نقول اذا قلّت واردات اي بلد عن صادراتهِ يكون قد اثرى كما يثري احد الافراد اذا قلّت نفقاتهُ عن دخلهِ او اذا زادت واردات البلد عن صادراتهِ يخشى عليهِ ان تنزع منهُ اموالهُ ويؤول الى العثار والخسران اذ هناك موارد ومصادر اخرى من الاموال لا تضاف الى الصادرات والواردات التجارية وقد ذكرتم بعضها كديون القطر المصري التي يدفعها الى البلدان الاخرى ولكن نسيتم ان تضيفوا الى دخل القطر الاموال الجسيمة التي يصرفها فيهِ السياح الذين يردون اليهِ كل عام افواجًا فان هذه الاموال أستهلكت في القطر ولم يخرج من نظيرها شيء ما

وهذه الفكرة التي ذكرتموها وهي ان الواردات تدل على الاموال التي تخرج من البلد والصادرات تدل على دخلهِ وانهُ اذا زادت قيمة الواردات عن الصادرات تجني على البلد الدمار والسقوط كانت تسلطت على افكار الدول في القرون الوسطى فصارت تبذل جهدها في منع الواردات والاكتفاء بحاصلاتها الداخلية فبدأت اسبانيا بذلك واغلقت ابوابها امام متاجر البلاد الاخرى لكي تحافظ على الاموال التي جلبتها من اميركا فكثر فيها سيف بدء الامر

الذهب والفضة ولكن لم تلبث ان ارتفعت فيها الاسعار ارتفاعاً هائلاً لكثرة الاموال فان النقود كباقي الاشياء اذا كثرت كميتها قلت قيمتها ولان قيمة النقود متناسبة تناسباً عكسياً للاثمان (راجع كتاب شارل جيد في الاقتصاد السياسي صحيفة ٢٢١) فضلاً عما كانت تبذله في منع الواردات كانت تدخل فيها خلسة اذ وقتئذٍ كانت فيها اثمان الاشياء اضعاف الاضعاف عما في الخارج ولكنها لم تشعر بفساد هذا المبدإ لكثرة الاموال الواردة اليها من اميركا وتبعتها في هذه السياسة انكلترا وفرنسا والمانيا ولم يقلعن عن هذه السياسة الفاسدة الا لما جاء الاقتصاديون (كيزن وآدم سميث وجان بابتست مي وكوندن) ووضعوا المبادىء الحقة بعد مقاومة المبدإ التجاري القديم ومن ثم فتحت الدول ابوابها امام حاصلات الدول الاخرى فلذا نجد اكثر الدول الآن تزيد وارداتها بكثير عن صادراتها

ثم مهما دققت حسابات الجمارك وضبطت لا تدل تماماً على حالة البلد هل ربح او خسر فقد يظهر رابحاً والحقيقة انهُ خاسر وبالعكس كما يبين هذا المثل فلنفرض ان تاجراً صدّر تجارة بمبلغ الف جنيه فتقيد هذه القيمة في قائمة الصادرات فحينما تصل الى الجهة المعدّة لها يتفق عليها مثلاً عشرة جنيهات وتباع بمبلغ الف ومئتي جنيه اي يربح تسعة عشر في المائة وطبعاً يشتري بهذا المبلغ من حاصلات او مصنوعات هذا البلد لكي يجلبها الى بلده وهناك يبيعها بمبلغ الف واربعمائة جنيه مثلاً فيظهر لنا من ذلك ان البلد الاول خسر اربعمائة جنيه اذ باع بالف واشترى بالف واربعمائة ولكن في الحقيقة انهُ لم يخرج منهُ درهماً واحداً من النقود بل كسب التاجر مرتين

فعلى ذلك يلزم للنظر في حالة اي بلد ان لا نكتفي بمقارنة الصادرات بالواردات بل لا بد من الالتفات الى المصادر والموارد الاخرى الخفية والى حالة الحركة التجارية وهل المصدرون هم نفس الموردين وهل تباع الواردات والصادرات بنفس تقدير الكمارك وغير ذلك مما هو موضح في القواعد الاقتصادية

شفيق سعد الله حلابه
طالب بمدرسة الحقوق الخديوية

[المقتطف] لقد سرّنا التفاتكم الى هذا الموضوع وبحثكم فيهِ من طريقهِ العلمي . واهتم سيف استدراككم بما ينفقهُ السيّاح في هذا القطر وقد صرحنا بذلك في مقالة نشرناها في الجزء الثاني من هذه السنة الذي صدر في غرة فبراير الماضي . وفي ما سوى ذلك فحال القطر لا ينطبق على حال غيرهِ من البلدان التجارية لان ليس لابنائهِ متاجر واسعة يربحون منها ولا

نحن ممن يشير بحماية التجارة فيهِ اي بالتضييق على الواردات حتى يقلّ مقدارها وقيمتها . ولا نحسب ان تداخل الحكومة في ذلك يأتي باقل فائدة . وانما نظرنا الى الداخل والخارج نظر المؤرخ واستنتجنا ما يمكن ان يستنتج منهما فانهُ اذا مرّ على القطر المصري بضع سنوات وقيمة وارداتهِ اكثر من قيمة صادراتهِ فيكون قد دفع ما يزيد من قيمة الواردات على قيمة الصادرات من اموال كانت مذخورة فيهِ او من اموال استدانها من اوربا والصفقة خاسرة في الحالين لان الاموال التي يدفعها قيمة الواردات تذهب كلها الى الاجانب كما لا يخفى

ثم ان صادراتنا الى اوربا اكثرها من القطن وهذا تشتريهِ اوربا بنا كنتراتات غالباً وقلما يزيد ثمنهُ في اسواق اوربا عما يضاف اليهِ اجرة شحنهِ وان زاد فالزيادة قلما تكون للقطر المصري . والبضاعة التي يشتريها تاجرنا بمئة جنيه وبيعها عندنا بمئة وعشرين جنيهاً لا تزيد ثروة البلاد عشرين جنيهاً لان ثروة البلاد لا تزيد بانتقال المال من زيد الى عمرو وكلاهما من ابنائها

والنتيجة التي وصلنا اليها في العام الماضي (في الجزء الخامس من المجلد الثلاثين) وفي هذا العام (في الجزء الثاني من المجلد الحادي والثلاثين) هي النتيجة الصحيحة المعقولة . وهي ان القطر المصري لا يخلو من الافلاس ولا تزيد ثروتهُ الاّ اذا زادت صادراتهُ وقلّت وارداتهُ . اما الصادرات فيجب ان تزيد بزيادة زرع القطن ونحوهِ واما الواردات فلا يحسن ان تقلّ الاّ بما يمكن الاستغناء عنهُ بزرعهِ في البلاد او عملهِ فيها

اقوال المحتضرين

الى الفاضلين الكاملين محرري مجلة المقتطف الغراء

بعد تقديم واجبات الاحترام وتقديم التحية والسلام فانا لم نزل نقتطف ثمار الفوائد من دوحة مجلتكم ولمحري فواكه الفضائل من حدائق فنونكم بيد اننا نستغرب من غض طرفكم عن بعض زلات لا تخفى على العارفين من بحر فيوضاتكم ولعل ذلك من باب المسامحة والتساهل مع الناشئين فقد رأينا بعض نسخ مجلتكم الغراء وفيها ما تشتمئز الانفس وتلذ الاعين ورأينا مقالة فيها بعض فقرات المحتضرين نطقوا بها في آخر انفاسهم ورأينا كاتبها قد حرّف كثيراً من كلماتها وخدش وجه فصاحتها فثلّ منهُ خفاء عملهِ على الناقدين البصيرين واعجب من ذلك كلهِ قبولكم لها وسكوتكم عما جناهُ فانظروا الى كتاب المحتضرين لابن ابي الدنيا وما ذكرهُ الامام ابو حامد الغزالي في الاحياء وما ذكرهُ الشارح الزبيدي في الجزء العاشر من شرحهِ

على احياء العلوم من صحيفة ٣١٨ الى صحيفة ٣٤٨ في باب كلام المحتضرين من الخلفاء والامراء والصالحين فاذا اطلعتم عليهِ يتبين لكم ما ذكرتهُ وان تشرشل هذه المسائل المفروغ عنها مستوجب لتضييع المداد والقرطاس ولنعم ما قال زهير

وانني متى اهبط من الارض تلعة اجد اثرًا قبلي جديدًا وعافيا

وليت كاتب تلك المقالة نقلها بعينها وعزاها الى اهلها وقد علم ان كل خير يرجع الى اهلهِ

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم

والذي بعثنا على ارسال هذه الاوراق حبنا لمجلتكم وغيرة علينا ان تدنس بدنس الزور والبهتان. والسلام عليكم

النشير

احد طلبة العلم في بغداد بياء

[المقتطف] لقد رضينا بلومكم لنا ولكننا لا نرضى بهِ لكاتب تلك المقالات كما سيجيء. اما نحن فلم نرَ كتاب المحتضرين قبل الآن ولا انتهينا لما ذكرهُ الغزالي في احياء العلوم لان العمر قصير والصناعة طويلة وعلينا ان نجاري اهالي اوربا واميركا وقتطف ثمار العلوم والفنون من كتبهم ومجلاتهم ونقدمها الى ابناء لغتنا وهذا هو الامر الاهم عندنا وهو مقدَّم على المهم. وكنا نظن ان الكاتب جمع ما جمع من اثبات الكتب لاننا كنا نقابل بعض ما كتبهُ بما نتذكر اننا طالعناهُ في كامل ابن الاثير . وقد حذفنا كثيرًا مما كتب لان ليس الغرض نشر كل ما اثبتهُ المتقدمون سواء كان معقولاً او غير معقول بل اثبات بعض الاقوال التي تظهر فيها حكمة رائعة او بداهة فائقة . ولعلَّ الكاتب جمع ما جمعهُ من المفكان التي جمع منها ابن ابي الدنيا والامام ابو حامد . وسواء فعل ذلك او اعتمد على كتابيهما لا غير كان يجب عليهِ ان يسند كل ما نقلهُ الى مصادرهِ ولو فعل ذلك لنجا من كل لوم

اما قولكم ان نشر مثل هذه المسائل المفروغ عنها مستوجب لتضييع المداد والقرطاس فيصح في ما اذا كان ما كتب في هذه المسائل معروفًا متداولاً او اذا اقتصرنا على نشرهِ الآن كما نشر قبلاً . ولكن اذا لم يكن شائع التداول او اذا اقتطفنا زبدتهُ او بوَّبناهُ وبنينا عليهِ احكامًا كأن ينًا بالاستقراء ان ما كان يقولهُ المحتضرون الاولون اقرب الى الحق مما قالهُ الذين جاؤوا بعدهم لم يكن في نشرهِ ثانية ما يوجب اللوم . وكيفما كانت الحال فلا بدَّ من عزو كل ما ينقل الى اهلهِ ومن استنباط شيء مفيد منهُ . ونعيد الشكر لكم على حسن ظنكم بالمقتطف